بعـــد إقـــراره من مجلـــس الـــوزراء

وزير العمل: البحرين سباقة في مساواة مواطني التعاون في العمل بالقطاع الأهلي

رحب عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بقرار مجلس الوزراء في جلسته الاحد الماضي والمتعلق بتحقيق المساواة بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في معاملات واجراءات العمل في القطاع الاهلي، معربا عن امله في ان يكون لهذا القرار انعكاسات ايجابية في توطيد عرى التعاون والتضامن بين اقطار مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات ولاسيما المجالات العمالية.

وقال ان هذه الموافقة من المجلس تأتي تتويجا للخطوات البناءة التي قامت بها وزارة العمل والشئون الاجتماعية في سبيل تنفيذ هذا القرار وتفعيل توصياته واستتباعاته في تسهيل انتقال الايدي العاملة المواطنة الخليجية بين دول مجلس التعاون وحرية الانتقال والعمل والاقامة دون تفريق او تمييز.

واضاف ان وزارة العمل والشئون الاجتماعية قامت بدور بارز في التعاون والتنسيق مع دول الخليج بهدف تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمالة المواطنة الخليجية وتسهيل انتقالها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وتوجهات اسواق العمل في اقطار المجلس بالاضافة إلى التواصل والتنسيق التام مع وزراء العمل والشئون الاجتماعية وتبادل الرأي معهم حول سبل وآليات تنفيذ هذا القرار الخليجي وتفعيله على الواقع من خلال مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

بالاضافة إلى ذلك اتخذ المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دوراته العديدة وبالاخص في دورتيه الرابعة والرابعة عشرة العديد من القرارات المتعلقة بتحقيق المساواة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاع الاهلي ومعاملتهم معاملة الدولة العضو مقر العمل.

كما اصدر مجلس الوزراء العديد من القرارات في هذا الخصوص، حيث وافق بتاريخ 1997/2/16 على تطبيق الفقرة (2) من البند (سابعا) من قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المتخذة في دورته السادسة عشرة بشأن قرارات الاجتماع المشترك بين لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزارة العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتسهيل توظيف وانتقال الايدي العاملة الوطنية في دول المجلس.

وخلال عام 1997 وافق مجلس الوزراء على اعتبار العمالة الخليجية العاملة في البحرين ضمن النسب المقررة لتشغيل العمالة البحرينية في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وفي اطار تنفيذ القرار رقم (7) لسنة 1996 الخاص بنسب البحرنة في المؤسسات والشركات المذكورة.

كما عززت وزارة العمل والشئون الاجتماعية هذا التوجه الخليجي بشكل واقعي وعملي وذلك بانشاء وحدة التوظيف الخليجي لتوظيف مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تابعة لمكتب خدمات التوظيف وتعمل هذه الوحدة من ضمن اختصاصاتها على ايجاد فرص عمل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.